أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2018/04/16م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

بعد لقاء عاصف مع المخابرات المصرية.. وفد من حماس الى القاهرة الثلاثاء لاستئناف حوارات "المصالحة" 3

فتح تعيّن أفرادها ممثلين عن الجاليات للمشاركة بالوطني..... 4

القاسم: عقد "الوطني" باطل وسينتج موظفين لدى عباس..... 6

قيادي في "حماس" يتهم عباس بالسعي لتحريض القادة العرب ضد الحركة 7

عباس للعرب: نريد سلطة وقانونًا وسلاحًا واحدًا بغزة حتى نتحمل المسؤولية..... 9

دلالات رفض حماس زيارة القاهرة 11

المجلس الوطني: الاختيار بين السيئ والأسوأ ... محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه 13

بعد لقاء عاصف مع المخابرات المصرية.. وفد من حماس الى القاهرة الثلاثاء لاستئناف حوارات "المصالحة"

القاهرة / وكالات / سما 2018\4\15

أنهى رئيس الملف الفلسطيني في جهاز المخابرات العامة المصرية، اللواء سامح نبيل، مساء أمس السبت، زيارة إلى قطاع غزة، استمرت بضع ساعات، التقى خلالها رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" إسماعيل هنيّة، ورئيس الحركة في قطاع غزة يحي السنوار، وبعض أعضاء المكتب السياسي.

وقالت مصادر مصرية مطّلعة لـ "قدس برس"، إن اللقاء كان "عاصفا" في بعض فتراته، حيث وجّه السنوار نقدا لاذعا لسلوك رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تجاه المصالحة، مطالبا المصريين بالضغط عليه لرفع العقوبات عن قطاع غزة، وأنه ما لم يتم ذلك، فلا مستقبل للمصالحة.

وعلى الرغم من ذلك، فإن اللقاء انتهى بالاتفاق على تلبية الدعوة المصرية الموجّهة لحركة "حماس" بزيارة القاهرة، حيث سيرأس الوفد نائب رئيس الحركة صالح العاروري، والذي يفترض وصوله إلى القاهرة، يوم الثلاثاء القادم.

وأشارت المصادر المصرية، إلى أن عدم ترأُّس هنية لوفد "حماس" وعدم مشاركة السنوار، فهمت لدى جهاز المخابرات، على أنها رسالة احتجاج من "حماس"، على عدم حدوث أي تطوّر إيجابي على صعيد المصالحة، وعدم ممارسة المخابرات أي ضغوط على السلطة لرفع العقوبات عن قطاع غزة.

ووقعت حركتا "فتح" و"حماس اتفاقًا جديدًا للمصالحة برعاية مصرية، في 12 تشرين أول/ فبراير الماضي، لتنفيذ تفاهمات سابقة، لكن تطبيقه لم يتم بشكل كامل.

وجاءت حادثة استهداف موكب "الحمد الله" منتصف آذار/مارس الماضي، لتشكل انتكاسة إضافية لجهود إتمام عملية المصالحة الفلسطينية.

وتقول الحكومة في رام الله إنها لم تتمكن من القيام بمهامها في غزة، فيما تنفي حماس ذلك، وتتهم الحكومة بالتلكؤ في تنفيذ تفاهمات المصالحة، التي ترعاها مصر.

ويزيد هذا التعثر في إتمام المصالحة من معاناة نحو مليوني نسمة في قطاع غزة، الذي يحاصره الاحتلال الإسرائيلي منذ أن فازت "حماس" بالانتخابات البرلمانية، عام 2006.

فتح تعيّن أفرادها ممثلين عن الجاليات للمشاركة بالوطني

الرسالة نت 15\4\2018

كشف الدكتور فوزي إبراهيم المنسق العام لاتحاد الجاليات والمؤسسات الفلسطينية في أوروبا، عن محاولات فتحاوية لتعيين ممثلين منها في أمريكا وأوروبا لعضوية المجلس الوطني، ضمن مساعيها لتعيين شخصيات بديلة عن تلك التي توفيت من أعضاء "الوطني" وعددهم سبعون شخصًا.

وقال إسماعيل في حديث خاص بـ"الرسالة نت" من إيطاليا، إن هناك اتصالات أجريت مع شخصيات محسوبة على فتح من أجل تعيينها في شواغر المجلس الوطني، بدون تحديد أي معايير حول عملية التعيين التي تتم من لون واحد وصبغة سياسية واحدة.

وأكدّ إسماعيل رفض الاتحاد لخطوة انعقاد المجلس الوطني في مدينة رام الله كما هو مقرر نهاية الشهر الجاري، مشيرا إلى أن عقده بهذه الطريقة مخالف للأسس والشرائع التي قامت عليها منظمة التحرير، مشددًا على أن الاتحادات تتعامل إيجابيا مع نتائج المجلس الوطني.

وذكر أن الاتحاد سيظل يناضل من أجل مواجهة أي تداعيات لانعقاد الوطني على الساحة الأوروبية، مضيفا: "نحن كجاليات في أوروبا لدينا هامش من الديمقراطية، ولا يوجد للسلطة نفوذ علينا، وخياراتنا بأيدينا، ولن نتعامل إلا مع مصلحة الشعب".

وأشار إلى أن السلطة لا تمثل سوى الفلسطينيين في غزة والضفة وسفاراتها لا تمثل الجاليات والفلسطينيين بالخارج، كما أننا نتحفظ على دائرة المغتربين في المنظمة؛ "لأننا مهجرين لاجئين من ارضنا ولسنا مغتربين عنها".

وذكر إسماعيل أن السلطة تسعى لفرض املاءاتها على بعض عناصر فتح في أوروبا بشأن المشاركة في الوطني، رغم أن هناك حرص كبير لدى شخصيات وازنة في الحركة بضرورة عقد مجلس توحيدي؛ "لكن الاملاءات اكبر منهم".

وبشأن العلاقة بين الجاليات والسفارات الفلسطينية، فأوضح إسماعيل أنّ العلاقة تختلف تبعا من سفير لآخر، وفي "كل الأحوال لا يعمل في السفارات الا فتحاويا او مستقلا مقربا من فتح"، كما يقول.

وتأسس اتحاد الجاليات والمؤسسات الفلسطينية عام 2005، ويضم عددًا من ممثلي الفعاليات والهيئات الشعبية الفلسطينية في القارة الأوروبية.

ومن المقرر أن يعقد المجلس الوطني الفلسطيني جلسته القادمة في قاعة أحمد الشقيري برام الله، خلال الفترة ما بين 30نيسان/ ابريل وحتى 3 أيار/ مايو، في ظل اعلان الفصائل الفلسطينية الكبرى رفضها المشاركة في أعمال المجلس، وهي "حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية"، فيما دعت الجبهة الديمقراطية الى ضرورة عقد اجتماع للجنة التحضيرية المتفق عليها في لقاءات بيروت لترتيب عقد الوطني.

القاسم: عقد "الوطني" باطل وسينتج موظفين لدى عباس

الرسالة نت 15\4\2018

رفض رئيس مؤتمر فلسطينيي الخارج أنيس القاسم، ترحيب القمة العربية بعقد المجلس الوطني المختلف عليه فصائليا، مؤكدًا أن انعقاد الوطني هو غير قانوني، وباطل دستوريا ووطنيا.

وقال القاسم في تصريح خاص بـ"الرسالة نت" إن إجراءات عقد الوطني باطلة بطلاناً مطلقًا، والمجتمع الدولي والإقليمي يدركان ذلك جيدًا، ولن ينتج سوى أدوات وظيفية لدى عباس، وسينتخب لجنة تنفيذية تعمل موظفة لديه فقط.

وأوضح القاسم أنّ عباس يريد عقد مجلس وطني لاستكمال النصاب القانوني للجنة التنفيذية، وليس لتقديم تقرير حول مسيرة أوسلو التي جلبت الخراب للشعب الفلسطيني، وهذه إشارة شؤم حول نية انعقاد المجلس من الأساس.

وأكدّ أن إسرائيل لن تسمح بمشاركة أي عضو لا يلتزم بالخط السياسي لمحمود عباس، على غرار ما حدث في مؤتمر فتح السابع، "حيث صيغت القرارات بشكل ينسجم مع خدمة اتفاق أوسلو".

وجدد تأكيده بأن "الوطني" منتهية صلاحيته وسينتج قرارات عديمة الصلاحية والمشروعية، وسيفرز أدوات لا تملك من أمرها شيئًا.

ومن المقرر أن ينعقد الوطني نهاية الشهر الجاري في قاعة احمد الشقيري بمدينة رام الله في الضفة المحتلة.

قيادي في "حماس" يتهم عباس بالسعي لتحريض القادة العرب ضد الحركة

إسطنبول . الظهران (السعودية) . خدمة قدس برس 16\4\2018

انتقدت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" كلمة رئيس السلطة الفلسطينية أمام أعمال القمة العربية اليوم الأحد بمدينة الظهران السعودية، ورأت فيها "مسعى لتحريض القادة العرب ضدها".

وأكد المسؤول في حركة "حماس" سامي أبو زهري في حديث مع "قدس برس"، أن تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية بأنه ينفق نصف الميزانية على قطاع غزة "هي تصريحات لا أساس لها من الصحة في شيء".

وأضاف: "محمود عباس، بكل أسف متورط في حصار غزة بطريقة لا تقل بشاعة عن سلوك الاحتلال الصهيوني"، معتبرا "أن تجديد رئيس السلطة الحديث عن المسرحية الهزلية المتصلة بمحاولة الاغتيال الفاشلة لرئيس حكومته رامي الحمد الله، هي قفز عن الحقيقة".

ورأى أبو زهري أن إصرار "رئيس السلطة الفلسطينية على عقد المجلس الوطني في رام الله بطريقة منفردة، هو انعكاس لحالة التفرد، وتأكيد على أن الأمر يتعلق بسلطة فتحاوية لا تتمتع بأي شرعية وطنية، وأي قرارات ستصدر عن هذا المجلس ليس لها أي قيمة".

وأشار أبو زهري إلى أن اختيار محمود عباس للجلسة الافتتاحية للقمة العربية لمهاجمة "حماس"، إلى أنها "محاولة للتحريض على الحركة"، وقال: "هذا سلوك حزبي لا يليق بشخص يدعي أنه رئيس لكل الفلسطينيين".

ودعا أبو زهري القيادات والمسؤولين العرب إلى "عدم الالتفات لهذا التوتير والانفعال والاستمرار في إسناد الشعب الفلسطيني للدفاع عن حقوقه وخصوصا في مسيرات العودة والرباط في القدس"، على حد تعبيره.

وكان رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، قد دعا مؤتمر القمة العربية، إلى تبني ودعم خطة السلام، التي طرحها في شهر شباط (فبراير) الماضي في مجلس الأمن الدولي.

وأوضح عباس في كلمة له أمام قمة الظهران العربية، أن "تلك الخطة التي تستند إلى المبادرة العربية، تدعو لعقد مؤتمر دولي للسلام عام 2018، يقرر قبول دولة فلسطين عضواً كاملاً في الأمم المتحدة، وتشكيل آلية دولية متعددة الأطراف، لرعاية مفاوضات جادة تلتزم بقرارات الشرعية الدولية، وتنفيذ ما يتفق عليه ضمن فترةٍ زمنيةٍ محددة، بضمانات تنفيذ أكيدة، وتطبيق المبادرة العربية كما اعتمدت".

وشدد عباس على أن "الجانب الفلسطيني لم يرفض المفاوضات يوماً، واستجاب لجميع المبادرات التي قدمت، وعمل مع الرباعية الدولية وجميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة وصولاً للإدارة الحالية، والتقينا مع الرئيس ترمب عدة مرات، وانتظرنا أن تقدم خطتها للسلام، إلا ان قراراتها الأخيرة شكلت انتكاسة كبرى، رفضتها غالبية دول العالم".

وأكد أنه "لم ولن يدخر جهداً لإنهاء معاناة شعبنا الفلسطيني وتحقيق سلام ينعم به الجميع"، مشددا على أنه "لن يفرط بأي حق من حقوق شعبنا، التي نصت عليها وضمنتها الشرائع الدولية".

وأكد عباس ضرورة الدعوة لتشجيع زيارة القدس وفق ما أقره مجلس الجامعة العربية في آذار (مارس) الماضي.

وبخصوص المصالحة الوطنية، أكد عباس أن مساعيه لتحقيق المصالحة لم ولن تتوقف، وقال: "لم ولن نتخلى عن شعبنا في قطاع غزة، وتحملنا المسؤولية وقدمنا نصف موازنتنا الحكومية لشعبنا في غزة، ولكن كيف يمكن أن تتحمل حكومة الوفاق المسؤولية دون أن يتم تمكينها من تسلم جميع مهامها كاملةً وبشكل فعلي، والقيام بمسؤولياتها في غزة كما في الضفة والالتزام بالسلطة الواحدة والقانون الواحد والسلاح الشرعي الواحد؟"

وعاد عباس للحديث عن محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله أثناء زيارته إلى القطاع الشهر الماضي، محملا "حماس" باعتبارها سلطة الأمر الواقع ذلك، وفق تعبيره.

كما أكد مضيه في الاستعداد لعقد المجلس الوطني في رام الله نهاية الشهر الجاري.

عباس للعرب: نريد سلطة وقانونًا وسلاحًا واحدًا بغزة حتى نتحمل المسؤولية

الظهران – متابعة صفا 15\4\2018

جدد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عصر اليوم تهديده لقطاع غزة بعدم تحمل مسؤولية أي شيء فيه، مشترطا "سلطة وقانون وسلاح واحد"، ومتمسكًا في الوقت ذاته بإجراء مفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي.

وقال عباس في كلمة له خلال القمة العربية المنعقدة في الظهران بالمملكة العربية السعودية إنه "كيف يمكن أن تتحمل حكومة الوفاق المسؤولية دون أن يتم تمكينها من تسلم جميع مهامها كاملة وبشكل فعلي والقيام بمسؤولياتها بغزة كما في الضفة الغربية والالتزام بالسلطة الواحدة والقانون الواحد والسلاح الشرعي الواحد".

وأضاف "لذلك هذا هو موقف إما أن نستلم كل شيء ونتحمل المسؤولية وإلا فلا".

وجدد عباس تحميله حركة حماس "المسؤولية الكاملة" عن تفجير عبوة ناسفة استهدف موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله، ورئيس جهاز المخابرات اللواء ماجد فرج.

ووفق رئيس السلطة فإن "نصف الموازنة الحكومة قدمت لشعبنا في قطاع غزة، ودعونا الدول المانحة لتقديم المشروعات لإعادة إعمارها".

في المقابل، جدد عباس تمسكه بالمفاوضات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي على الرغم من مواصلة الاحتلال الإسرائيلي الاستيطان في الضفة، وفرض سلطته على مدينة القدس المحتلة.

ودعا عباس الدولة العربية إلى التمسك بمبادرة السلام العربية وتطبيق المبادرة كما اعتمدت "أي إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام 67 وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنبًا إلى جنب مع إسرائيل".

وخاطب الحضور قائلا "تمنياتنا على قمتكم أن تتبنوها لنستمر في محاولات تطبيقها وأعتقد أنها الأنسب للوصول إلى سلام بيننا وبين إسرائيل".

وأشار إلى أن السلطة استجابت لجميع مبادرات عقد مفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي من الرباعية الدولية للإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ولفت عباس إلى لقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترمب، مضيفا "انتظرنا أن تقدم إدارته خطتها للسلام وإذا بها تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتقرر نقل سفارتها إليها وتعلن أنها رفعت ملف القدس عن طاولة المفاوضات وتقرر خفض المخصصات المقدمة لأونروا تمهيدًا لإزاحة ملف اللاجئين عن طاولة المفاوضات".

وأقر عباس بعدم تطبيق القرارات الأممية والدولية تجاه فلسطين، مضيفا "قضية فلسطين بقيت دون حل بالرغم من صدور مئات القرارات عن الجمعة العامة ومجلس الأمن فلم تطبق جميعها".

وتساءل "إلى متى ستبقى إسرائيل دون مسائلة أو محاسبة تتصرف كدولة فوق القانون، رغم صدور 705 قرارات للجمعية العامة، و86 قرارًا لمجلس الأمن لم ينفذ أي منها".

دلالات رفض حماس زيارة القاهرة

صالح النعامي السبيل 16\4\2018

إن كان ثمة أحد يبحث عن دليل على دور حراك مسيرات العودة الكبرى في تحسين مكانة غزة ومقاومتها، فإنه سيجد هذا الدليل في رفض حركة حماس الدعوة التي وجهتها المؤسسة الأمنية المصرية لها بزيارة القاهرة للتباحث بشأن الأوضاع في قطاع غزة. فرد حماس على الدعوة يمثل مؤشرا على التحولات التي فرضها حراك مسيرات العودة الكبرى على بيئة المقاومة الإقليمية وعلى وجه الخصوص على العلاقة بين القطاع ونظام السيسي.

فحتى بدء هذا الحراك، كانت حماس تبدي حساسية كبيرة إزاء العلاقة مع القاهرة بسبب طابع الأوراق التي تملكها في القطاع، وعلى وجه الخصوص تحكمها في معبر "رفح" الذي يعد بوابة غزة الوحيدة للعالم، إلى جانب احتكار مصر دور الوسيط بين الحركة وإسرائيل.

وهذا ما جعل قيادات حماس يستثمرون الكثير من الجهد ويقطعون الوقت الطويل في محاولة تحسين العلاقة مع نظام السيسي، حتى في ظل إدراكهم لطابع الدور الذي يلعبه النظام في محاصرة القطاع وتراكم المؤشرات على بلورته سياساته تجاه القطاع بناء على تنسيق مسبق مع تل أبيب؛ كما أقر بذلك مؤخرا وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان، الذي أكد أن مصر تفتح معبر رفح فقط بعد التنسيق مع حكومته.

ويعود التحول في موقف حماس إلى إدراك قيادتها أن الهدف من الدعوة لزيارة القاهرة هو حرص نظام السيسي على الضغط مجددا على الحركة من أجل اقناعها بالعمل على احتواء حراك مسيرات العودة الكبرى، ولا سيما قبيل حلول 15 مايو، وهو اليوم الذي يفترض أن يحاول فيه الغزيون اجتياز الخط الحدودي الفاصل بين إسرائيل والقطاع.

الشراكة الإستراتيجية بين حكومة اليمين المتطرف في تل أبيب ونظام السيسي تدفع الأخير للتجند محاولا احتواء حراك العودة والعمل على عدم تحقق سيناريو الرعب الذي تخشاه تل أبيب والمتمثل في انتقال الحراك إلى الضفة الغربية، ولا سيما مع قرب موعد نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهو الحدث الذي تخشى القيادة الإسرائيلية أن يسهم في إشعال الأوضاع الأمنية في الضفة والقدس.

وفي الوقت الذي توفرت العديد من المؤشرات على رهان إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على نظام السيسي في محاولة توفير بيئة تساعد على طرح الخطة التي بلورتها الإدارة لحل الصراع، والتي يطلق

عليها "صفقة القرن"، فأن مواصلة حراك مسيرات العودة يقلص فرص التعاطي الفلسطيني مع هذه الصفقة، سيما وأن الحراك يشدد على التشبث بحق العودة للاجئين، وهو الحق الذي تطالب الخطة الأمريكية الفلسطينيين بالتنازل عنه.

حماس، التي تعي أن الأولويات الإسرائيلية هي التي تحرك القاهرة، تدرك أيضاً أن المخاطرة بالاستجابة للطلب المصري يعني نزع زمام المبادرة منها مجددا بعد أن سمح حراك مسيرات العودة للحركة باستعادته بعد أن ظل قطاع غزة مجالا لتأثير إسرائيل وقرارات رئيس السلطة محمود عباس وسياسات القوى الإقليمية.

وهناك ما يدلل على أن سياسة نظام السيسي تجاه قطاع غزة القائمة على المزواجة بين العصا والتلويح بالجزرة قد فشلت في دفع حماس لتغيير موقفها الرافض للتعاون مع أي دعوة لاحتواء حراك مسيرات العودة.

فقد حرصت إسرائيل مؤخرا على تسريب خبر مفادها بأنها حملت مدير المخابرات العامة المصرية عباس كامل أثناء زيارته تل أبيب رسالة تهديد لحماس في حال تواصل حراك مسيرات العودة. وقد سارع قادة حماس وبشكل تظاهري بالرد على هذه الرسالة من خلال عدم إبداء أي مظهر من مظاهر التأثر بها.

بل على العكس، فقد حرص كل من رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية وقائدها في القطاع يحيى السنوار على إطلاق رسائل غير مباشرة لنظام السيسي من خلال الإعلان في أكثر من مناسبة أنه لا تراجع عن مواصلة حراك مسيرات العودة وتعهدا بالعمل على مواصلته حتى بعد 15 مايو.

إلى جانب ذلك، فقد رفضت الحركة عرضا مصريا بإعادة فتح معبر رفح بشكل دائم مقابل احتواء مسيرات العودة.

وتعي قيادة حماس أن فرص وفاء نظام السيسي بتعهداته بعد احتواء مسيرات العودة تؤول إلى الصفر مما يجعلها مصممة على عدم التعاون مع الذين يطالبون بإنهاء هذا الحراك.

لقد أدركت حماس أن حراك مسيرات العودة قد وسع من هامش المناورة المتاح أمامها وحسن من قدرتها على التعاطي مع الضغوط الدولية والإقليمية مما سيجعلها متشبثة بتواصله.

المجلس الوطني: الاختيار بين السيئ والأسوأ ... محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه

هاني المصري مسارات 15\4\2018

تقدير موقف

(أصدرت لجنة السياسات في مركز مسارات هذه الورقة من إعداد هاني المصري).

مقدمة

سيعقد المجلس الوطني الفلسطيني، كما هو مقرر حتى الآن، بعد أسبوعين في دورة عادية، بعد فشل جميع الجهود والمطالبات بعقد مجلس وطني توحيدي وفقًا لقرارات اللجنة التحضيرية للمجلس التي عُقدت في بيروت في كانون الثاني 2017، وهو السيناريو الأفضل بلا منازع أو نقاش.

ولكن إذا كنّا واقعيين ولسنا حالمين أصبح عقد مجلس توحيدي بعيد الحدوث خلال فترة قصيرة، ما لم تحدث معجزة، أو تطورات كبيرة، لا سيما بعد عملية تفجير موكب رئيس الحكومة وتداعياتها التي أزّمت الوضع الداخلي بصورة غير مسبوقة.

على الرغم مما سبق، يجب استمرار العمل، لآخر لحظة، وفق القول المأثور "اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا"، أي العمل ضمن اتجاهين في نفس الوقت: الأول، يتصرف وكأن المجلس الانفرادي سيعقد حتمًا، والسعي لعمل كل ما يمكن لتقليل أضراره وعدم جعله نهاية المطاف للجهود الوحدوية، والآخر العمل في نفس الوقت وكأن المجلس الانفرادي لن يعقد، والسعي لتأجيله لفترة قصيرة متوافق عليها يتم يتم خلالها توفير متطلبات إنهاء الانقسام.

ما العمل: هل نبقى ننتظر حدوث الأسوأ لأننا غير قادرين على تحقيق الأفضل، أم نبذل أقصى ما نستطيع لحصول أخف الضررين، والمتمثل بتقليل أضرار عقد مجلس وطني انفرادي في حال لم تنجح محاولات تأجيله؟

لن تركز هذة الورقة على السيناريوهات المُحتملة لأنها كانت محل تناول في مقالات وأوراق تقدير موقف عديدة صادرة عن مركز مسارات آخرها نشر منذ أسبوع، وإنما ستركز على إنقاذ ما يمكن إنقاذه، أي على كيفية تقليل أضرار عقد مجلس وطني من دون مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وربما الجبهتين الشعبية والديمقراطية، والعديد من المستقلين الذين أعلنوا أنهم سيقاطعون دورة المجلس لأسباب وجيهة،

فضلًا عن عشرات الأعضاء الذين لن يتمكنوا من المشاركة حتى إذا أرادوا كونهم ممنوعين من القدوم لعدم موافقة سلطات الاحتلال على إصدار تصاريح لهم.

الأسباب التي حالت دون عقد مجلس وطني توحيدي

وفقًا لما أعلنه الرئيس محمود عباس وقادة حركة فتح، فإن الذي يحول دون مشاركة حركة حماس أنّها لم تنه "الانقلاب" الذي قامت به، من خلال عدم تمكين الحكومة من السيطرة بالكامل على قطاع غزة، وهذا سبب وجيه لا يمكن التقليل من أهميته، ولكنه يستدعي تكثيف الجهود وإعطاء الأولوية لإنهاء الانقسام وتقديم التنازلات المتبادلة، عبر إنهاء "حماس" سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، مقابل إنهاء "فتح" هيمنتها على النظام السياسي كله على أساس شراكة سياسية كاملة، وقيام سلطة/دولة تمثل الجميع، وإعادة بناء الأجهزة الأمنية في الضفة والقطاع بحيث تصبح أجهزة مهنية بعيدة عن الحزبية والفصائلية.

ستتحقق الوحدة عندما ينشأ وضع تشعر فيه "حماس" أنها ستخسر من بقاء سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة أكثر مما تربح، أو ستربح من الوحدة أكثر مما تربح من الانقسام، عندها يمكن إنجاز الوحدة، ونفس الشيء ينطبق تمامًا على "فتح". وهذا يمكن أن يحدث إذا زادت مخاطر الوضع الراهن كثيرًا، وتبلورت ضغوط داخلية وخارجية أكبر من إمكانية عدم الاستجابة لها.

أسباب أخرى تحول دون مشاركة "حماس" و"الجهاد"

نعتقد أن هناك أسبابًا أخرى تحول دون مشاركة حماس والجهاد في المجلس الوطني، ومنها:

أولًا: ضرورة موافقة أي فصيل جديد على برنامج منظمة التحرير المعتمد منذ العام 1988، الذي يتضمن حق العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما يشمل حقه في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس على حدود 1967، استنادًا إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية وإلى الشرعية الدولية كونها تتضمن الحد الأدنى من هذه الحقوق.

لقد اقتربت "حماس" من الموافقة على هذا البرنامج كما ظهر في وثيقتها السياسية التي أقرتها بتاريخ 2017/5/1، بعد سلسلة من التغييرات التي مرت بها، وخصوصًا منذ اشتراكها في السلطة الفلسطينية بعد فوزها في الانتخابات التشريعية في العام 2006 وتشكيل الحكومة العاشرة، ومن ثم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وانتهاء بـ"الانقلاب". أما الجهاد فتتحفظ على بند إقامة الدولة الفلسطينية على حدود 67، ولكنها لا تجعل تحفظها مانعًا للتوافق الوطني أو لانضمامها للمنظمة.

ثانيًا: شروط اللجنة الرباعية الدولية المقرّة في العام 2003، التي تنصّ على ضرورة الاعتراف بإسرائيل ونبذ العنف والإرهاب، والموافقة على الالتزامات المترتبة على اتفاق أوسلو.

هذا السبب كان ولا يزال عائقًا يحول دون انخراط "حماس" و"الجهاد"، لأن قيادة المنظمة تخشى أن يترتب على ذلك مقاطعة أميركية ودولية للمنظمة، ولكنه لم يعد مهمًا مثلما كان عند طرح هذه الشروط الظالمة، لا سيما في ظل انهيار ما تسمى "عملية السلام"، وانتقال الإدارة الأميركية في عهد الرئيس دونالد ترامب من الانحياز لإسرائيل إلى وضع ثقلها لفرض الحل الإسرائيلي، من خلال إخراج القدس واللاجئين والمستوطنات والحدود والسيادة من طاولة المفاوضات، والشروع في فرض عقوبات على السلطة، وتقليص المساعدات الأميركية لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا)، وتقييد عمل مكتب المنظمة في واشنطن تمهيدًا لإغلاقه، والشروع في نقل السفارة الأميركية إلى القدس في شهر أيار القادم.

ما يقلل من أهمية هذه الشروط ويجعل هناك إمكانية كبيرة وأكبر من السابق لتجاوزها فلسطينيًا؛ أن إسرائيل تجاوزت التزاماتها في اتفاق أوسلو منذ فترة طويلة، وأن الرئيس وفتح والمنظمة كما يظهر في الخطابات والقرارات، بما فيها قرارات المجلس المركزي، يَرَوْن أن السلطة بلا سلطة، وطالبوا بضرورة إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال، ووقف التنسيق الأمني، وسحب أو تعليق الاعتراف بإسرائيل، ورهنه باعترافها بالدولة الفلسطينية. فكيف تتم مطالبة "حماس" و"الجهاد" بالموافقة على التزامات تهدد القيادة منذ سنوات بالتخلي عنها؟ هذا مع العلم أن هناك فصائل منضوية ومؤسِسة في المنظمة تعارض اتفاق أوسلو وتدعو للتخلي عنه.

ثالثًا: الخشية من انعكاس الشراكة على سلطات الرئيس وصلاحياته، الذي يتمتع بسلطات استثنائية في ظل الانقسام، بسبب غياب المجلس التشريعي، ما أدى إلى تركيز السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في يد شخص واحد. ويصب في نفس الاتجاه خشية "فتح" من أن انخراط "حماس" و"الجهاد" سينهي قيادتها وهيمنتها على المنظمة التي استمرت منذ عشرات السنين منذ دخول الفصائل إلى المنظمة في العام 1969 وحتى الآن.

هنا، لا يمكن تجاهل "حماس" بوصفها حركة عقائدية وامتدادًا للإخوان المسلمين في فلسطين رغم المسافة بينهما التي زادت مؤخرًا لصالح إبراز البعد الوطني على البعد الإخواني، وأنها لا تؤمن إيمانًا أصيلًا بالمشاركة والتعددية والديمقراطية بدليل سعيها سابقًا لإقامة منظمة بديلة أو موازية لمنظمة التحرير، وأنها

"انقلبت" على السلطة عندما لم تمكن من الحكم، فضلًا عن أنها لم تقدم نموذجًا إيجابيًا ديمقراطيًا طوال حكمها للقطاع، حتى أنها احتكرت السلطة بالكامل ولم تشرك فيها الجهاد الإسلامي.

إن هذا السبب (عدم الإيمان بالمشاركة من الطرفين) يعتبر السبب الأهم الذي يحول دون إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، ما يقتضي التوقف عنده وتقديم الاقتراحات لتجاوزه. وهذا قد يكون ممكنًا من خلال:

الاتفاق على البرنامج الوطني الذي يجسد القواسم المشتركة، ويحدد كيفية مواجهة التحديات والمخاطر والأهداف والقيم وأشكال النضال الأساسية، وكيفية الاستفادة من الفرص المتاحة.

الاتفاق على أسس وقواعد الشراكة التي تضمن الاحتكام إلى الشعب بالانتخابات كمبدأ ناظم للمؤسسات في السلطة/الدولة والمنظمة، وعلى اختلاف أنواعها، وفي كل المستويات، والتوافق الوطني حينما يتعذر إجراء الانتخابات من خلال وضع معايير موضوعية يحتكم إليها الوفاق الوطني، ليس هنا مجال الخوض فيها الآن.

تأجيل عقد دورة المجلس الوطني

هناك مصلحة وطنية في تأجيل عقد دورة المجلس بما لا يزيد عن فترة زمنية قصيرة متوافق عليها، يتم خلالها تحديد شروط ومتطلبات الانضمام إلى المنظمة، وتكثيف الجهود لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، بما يضمن مشاركة مختلف الأطراف والفصائل.

تقليل أضرار عقد مجلس وطني انفرادي

حتى نقلل أضرار عقد مجلس وطني انفردي لا بد من القيام بما يأتي:

توجيه الدعوة لكل أعضاء المجلس الوطني، بمن فيهم أعضاء المجلس التشريعي من كتلة التغيير والإصلاح وكتلة النائب محمد دحلان (كما حصل فعلًا)، وتمكين كل من لا يستطيع من الأعضاء من المقيمين في غزة أو في الشتات من المشاركة عبر تقنية الفيديو كونفرنس (وهذا غير واضح حتى الآن).

وفي هذا السياق، لا بد من التحذير من اللجوء إلى استبدال الأعضاء من ممثلي التنظيمات والاتحادات الشعبية والعسكر، أو عند اختيار أعضاء بدل المتوفين المستقلين من المقيمين في الضفة، أو الذين يستطيعون الحصول على تصاريح من الاحتلال واستثناء الآخرين؛ لأن هذا سيجعل المجلس الوطني مجلسًا ممثلًا للضفة ومن يستطيع الوصول إليها، وهذا يضرب في الصميم شرعيته التمثيلية بوصف المنظمة الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

توجيه دعوة لحركتي حماس والجهاد لحضور دورة المجلس بصفة مراقب، وتمكينهما من إلقاء كلمة.

اعتبار الدورة الحالية آخر دورة يعقدها المجلس بتركيبته القديمة، وإقرار ما توصلت إليه الاجتماعات التحضيرية السابقة حول أسس ومعايير تشكيل مجلس وطني جديد رشيق لا تزيد عضويته عن 350 عضوًا.

أهمية التحضير والتوافق الوطني لدورة المجلس التي ستعقد في 30 نيسان الجاري، من خلال توظيف الوقت المتبقي لتشكيل لجنة تحضيرية يشارك فيها مختلف الفصائل والمستقلون، للاتفاق على كل الخطوات بدءًا بالبرنامج السياسي، وصفقة ترامب والمخططات الإسرائيلية، ومراجعة التجربة السابقة، وشروط ومتطلبات إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، والبرنامج الداخلي، والتقرير المالي، وتشكيلة اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي ورئاسة المجلس الوطني، والاتفاق على المخرجات التي يمكن أن ينتهي إليها المجلس، والدعوات للأعضاء والضيوف والمراقبين.

يجب أن يكون عقد المجلس الذروة، وليس بدء الحوار حول القضايا المهمة والمصيرية المدرجة على جدول أعماله.

الاتفاق مسبقًا بأن دورة المجلس الوطني المقبلة ستصدر قرارًا بتشكيل لجنة للشروع في حوار وطني شامل على أسس يتفق عليها في المجلس، تمهيدًا لتشكيل لجنة تحضيرية لعقد مجلس وطني توحيدي خلال مدة قصيرة متوافق عليها. ويمكن أن تكون اللجنة التحضيرية هي نفس لجنة تحضيرية بيروت من حيث مشاركة الفصائل، على أن يضم لها عدد مناسب لتمثيل الشباب والمرأة والشتات.

الدعوة لعقد اجتماع غير عادي

يتطلب عقد الاجتماع غير العادي، أو الجلسة الخاصة، وجود شواغر في عضوية اللجنة التنفيذية تصل إلى ثلث الأعضاء فما فوق، وهو ما يستدعي استقالة الحد الأدنى اللازم من ممثلي الفصائل والمستقلين، على غرار ما حدث باستقالة 11 عضوًا في آب 2015 عند محاولة عقد اجتماع للمجلس الوطني حينذاك. ويشمل جدول أعمال هذا الاجتماع بندًا واحدًا، وهو ملء الشواغر بانتخاب أعضاء جدد في اللجنة التنفيذية، ويقرر الشروع فورًا في التحضير لعقد مجلس وطني توحيدي خلال مدة قصيرة متوافق عليها.

لتجنب عقد دورة عادية للمجلس الوطني في ظل حالة الانقسام، يمكن اللجوء إلى الفقرة "ج" من المادة "14" معدلة من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، عند فقدان النصاب في اللجنة التنفيذية (عدد الشواغر 6

فما فوق)، التي تتيح استخدام "حالة القوة القاهرة" بدعوة المجلس الوطني لاجتماع غير عادي، وليس دورة بالنصاب العادي، وهو الثلثان، حيث يُكتفى بحضور أعضاء اللجنة التنفيذية المتبقين (12 أو أقل) ورئاسة المجلس الوطني، ومن يستطيع الحضور من الأعضاء، على أن يتحدد جدول الأعمال بموضوع وحيد هو استكمال عضوية اللجنة التنفيذية بأغلبية أصوات الحضور. ويسبق ذلك تقديم تقرير عن الوضع السياسي والتنظيمي يقدمه رئيس اللجنة التنفيذية.

إن عقد الاجتماع غير العادي عند فقدان نصاب اللجنة التنفيذية ملزم خلال فترة لا تزيد عن 30 يومًا من فقدان النصاب. ويمكن الأخذ بهذا السيناريو كونه يجعل كل الأطراف تنزل عن الشجرة العالية التي صعدت إليها. فمن الناحية القانونية يتيح النظام الأساسي عقد مثل هذا الاجتماع كما حصل في العام 2009 الذي تم فيه استكمال الشواغر في اللجنة التنفيذية.

وهذا السيناريو بحاجة إلى توافق وطني لتنفيذه كونه يحتاج إلى استقالة الثلث أو أكثر من أعضاء اللجنة التنفيذية، علمًا أن هناك شاغرًا حاليًا بسبب وفاة عضو اللجنة غسان الشكعة، كما أن هناك فصائل ترغب أصلًا باستبدال ممثليها، إضافة إلى مستقلين مستعدين لترك المنصب لأسباب تتعلق بالعمر والحالة الصحية. ويمكن انتخاب لجنة تنفيذية جديدة بالكامل، في حالة استقالة جميع أعضائها فقط.

وإذا كان هناك ما يحول قانونيًا دون ذلك، وبخاصة توفر النصاب لعقد دورة عادية، بحيث يشمل جدول أعمالها انتخاب أعضاء المجلس المركزي أيضًا، وتشكيل اللجان الدائمة للمجلس الوطني، يستطيع المجلس بعد التأكد من النصاب أن يناقش إدخال تعديلات على النظام الأساسي بما يسمح بجعل جدول أعمال هذه الدورة قريبًا من الجلسة الخاصة، والاقتصار على انتخاب لجنة تنفيذية جديدة، ومناقشة سبل التصدي للمخاطر، واتخاذ ما يلزم من قرارات لإنهاء الانقسام والتحضير لعقد مجلس وطني توحيدي.

ويمكن دراسة هذا السيناريو وتحقيق التوافق عليه في ضوء ما تتطلبه ضرورات العمل من أجل الوحدة الوطنية التي هي ضرورة وليست خيارًا من الخيارات، مع الإدراك بأن عملية تعديل النظام الأساسي معقدة وتحتاج بعض الوقت كما تنص اللائحة الداخلية للمجلس الوطني في الباب الرابع الخاص بتنقيح النظام الأساسي، ولكن الأمر ضروري للغاية ويستحق هذا العناء.

وسواء عقد اجتماع غير عادي، أم دورة عادية بجدول أعمال مقلص وفق الوارد أعلاه، يمكن أيضًا دعوة "حماس" و"الجهاد" كمراقبين، ومراعاة مجمل النقاط الواردة أعلاه التي تناولناها عند الحديث عن تقليل أضرار عقد مجلس انفرادي.

إن تحقق أحد هذين السيناريوهين من شأنه أن يحظى برضا كافة الأطراف، لأنه سيحقق جزءًا من مطالبها. فالرئيس و"فتح" يحصلون على تجديد القيادة والشرعية في مواجهة المخاطر المتعاظمة، خصوصًا في ضوء خطة ترامب، والفصائل الراغبة باستبدال ممثليها في اللجنة التنفيذية تستطيع ذلك. أما "حماس" فستكون حاضرة كمراقب ومن خلال أعضاء كتلة التغيير والإصلاح. كما أن المستقلين والفصائل الأخرى المحتارة بين المقاطعة والمشاركة ستجد نفسها قادرة على المشاركة التي ستسمح لاحقًا بتحقيق ما تطالب به.

ما سبق ليس الأفضل، ولكنه بالتأكيد ليس الأسوأ، الذي يتمثل بعقد مجلس يقاطعه على الأقل حوالي ثلث أعضائه، ما يكرس الانقسام، ويمكن أن يدفع لتحوله إلى انفصال، في ظل تفاقم الوضع الداخلي مع فرض، والتهديد بفرض، المزيد من العقوبات على قطاع غزة لدفع "حماس" للموافقة على تمكين الحكومة من الألف إلى الياء. وهذا يطرح مسألة وقف هذه الإجراءات بالتوازي مع البحث بمبادرات سبق تقديمها للتوصل إلى إنهاء الانقسام، مثل "وثيقة الوحدة الوطنية" التي تم تبنيها في مؤتمر نظمه مركز مسارات في آب 2016 بحضور أكثر من 700 شخصية فلسطينية من داخل الوطن وخارجه.

السيناريو الأسوأ

إن السيناريو الأسوأ كما أوضحنا يتمثل في عقد مجلس وطني انفرادي يكرس الانقسام ويغلق الطريق أمام الجهود لاستئناف الجهود لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، وهو قد يقود إلى عقد مؤتمر مضاد من القوى والشخصيات والمؤسسات المقاطِعة والتي استبعدت من المشاركة، بهدف تشكيل منظمة بديلة أو موازية، وبما قد يكون بداية جديدة للصراع حول التمثيل الذي سيساهم في إنجاح المخططات المعادية.

وما يفاقم الوضع ويزيد من احتمال حصول السيناريو الأسوأ الشروع في تطبيق الخطة الأميركية الإسرائيلية في ظل موقف عربي ضعيف وتواطؤ من قبل بعض الأطراف العربية. فخطة ترامب تريد أن يكون قطاع غزة مركز الحكم الذاتي الذي يمكن أن يسمى "دولة" وما هو بدولة، وترتبط بالمعازل الآهلة بالسكان ومقطعة الأوصال والمقامة على 40% من مساحة الضفة، التي لا تشمل القدس، بما يشكل إن تحقق

(وهو صعب تحقيقه لأن الشعب الفلسطيني يقف له بالمرصاد) حلًا تصفويًا للقضية الفلسطينية من مختلف أبعادها.

إن المخاطر والتهديدات التي تهدد القضية والشعب والأرض لا تفرق بين فصيل وآخر، ولا بين فلسطيني وآخر، سواء كان زعيمًا أو شخصًا عاديًا، معتدلًا أو متطرفًا، بالإضافة إلى معارضة الكل الفلسطيني لصفقة ترامب، والموقف الشجاع التي اتخذه الرئيس والقيادة ضدها، وما جسدته مسيرة الشعب العظيم الكفاحية والخلاقة منذ بدء ما عرف بالقضية الفلسطينية وحتى الآن، وآخرها هبة القدس ومسيرة العودة في غزة من نماذج خلاقة وإبداعية يمكن تعميمها، وتشكل رافعة للنهوض الوطني، بما يساعد على بلورة رؤية وطنية وإستراتيجية قادرة على تحقيقها.

كل ما سبق وغيره كثير يوفر الأساس الذي يمكن البناء عليه ويجعل باب الأمل مفتوحًا رغم كل عوامل اليأس والإحباط.

خاتمة

في كل الأحوال، إذا لم تتحقق متطلبات تقليل أضرار عقد مجلس وطني انفرادي، ولا متطلبات عقد اجتماع غير عادي، لا بديل عن استمرار العمل لبلورة تيار شعبي ثالث يضغط بشكل متراكم إلى حين الاستجابة لمصالح الشعب الفلسطيني العليا على حساب المصالح الفردية والفصائلية والفئوية، وما يتطلبه ذلك من تقديم التنازلات المتبادلة الكفيلة بشق الطريق لإنجاز الوحدة التي من دونها سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق الانتصار لشعب يستحق ذلك.

تم بحمد الله